



الانباء

أسسها
خالد يوسف
المرزوق
رحمه الله
في العام
1976

www.alanba.com.kw

كويتية • يومية • سياسية • شاملة

ثول مرة في الكويت

شاهد الصفحة

بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar



(احمد علي)

معرض 'الساير' الجديد في أسواق القرين

مجموعة 'الساير' تفتتح معرض أسواق القرين.. الأحدث والأكثر تنوعاً في الكويت

يمكن استخدام QR كود أو

مشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

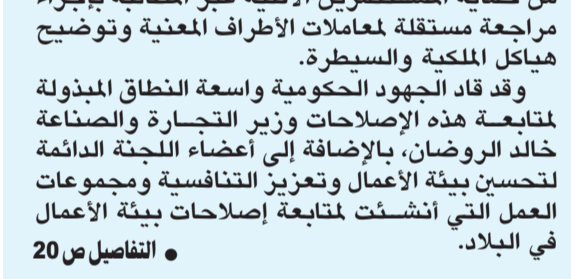
بإمكان أي مواطن متضرر من عدم إسقاط عضوية النائبين اللجوء إلى المحكمة الدستورية لتقديم طعن أمامها

سيناريوهات ما بعد تثبيت عضوية الطبطباي والحربش

■ خيار البقاء بالخارج يواجه إمكانية خلو المقعد بسبب عدم الالتزام بحضور الجلسات ■ الامتثال لحكم القضاء والتنفيذ ثم انتظار العفو حلّ قابل للنقاش قانونياً ودستورياً

الكويت تتقدم عبر 3 مؤشرات في ممارسة أنشطة الأعمال 2019

أشار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 الصادر أمس عن مجموعة البنك الدولي (WBG)، إلى أن مجموع النقاط لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت قد تحسنت بشكل واضح خلال العام الماضي من 61,4 إلى 62,2. وكان الدافع وراء هذا التحسن هو تقدم مستوى الكويت في مجال بدء النشاط التجاري وحماية المستثمرين الأقلية. وحققت الكويت هذا العام المرتبة 97 في سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وتحسنت الكويت في 3 مؤشرات في غضون عام واحد فقط، حيث عزز إنجاز الكويت هذا العام من حماية المستثمرين الأقلية عبر المطالبة بإجراء مراجعة مستقلة لمعاملات الأطراف المعنية وتوضيح هياكل الملكية والسيطرة. وقد قاد الجهود الحكومية واسعة النطاق المبدولة لتابعة هذه الإصلاحات وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية ومجموعات العمل التي أنشئت لتابعة إصلاحات بيئة الأعمال في البلاد. التفاصيل ص 20



خالد الروضان

تقدم به دشتي والذي لم يحظ بموافقة الأغلبية، والفارق هنا بين الحالتين توافر الأغلبية مع الطبطباي والحربش.

المحكمة الدستورية

ومع كل هذا الجدل القانوني قد يبرز دور للمحكمة الدستورية، حيث بإمكان أي مواطن متضرر من عدم إسقاط عضوية النائبين اللجوء إليها « تم تعديل قانونها بما يتيح للمواطن تقديم الطعن أمامها». ولها أن تقرر إن كان الطعن مبنياً على مصلحة توجب المنفعة من إسقاط العضوية أم العكس. وبعد كل ما سبق تبقى هذه القضية الشائكة دستورياً وقانونياً محل تعاط وناقش حتى الفصل بها من خلال حلول تكون كلفتها السياسية والدستورية أقل، ولعل أبرزها الامتثال لحكم القضاء والتنفيذ ثم انتظار العفو.

ما يفتح باب الاجتهاد القانوني من جديد والتساؤل حول إمكانية حضورهما الجلسات وتمكينهما من ذلك من عدمه، ما يوحي بتفضيل فكرة المكوث خارج البلاد وعدم حضور الجلسات لحين الوصول إلى انفراجة. وهنا يواجه الائتان إمكانية إعلان خلو مقعديهما بسبب عدم الالتزام بحضور الجلسات تماشياً مع نص اللائحة الداخلية، وهو ما يفتح نقاشاً واسعاً أيضاً حول نوعية الأعدار التي سيقدّمها ومدى قبول المجلس بها سواء كانت بائنة خشية تطبيق عقوبة السجن أو تنتهي بتقديم إجازة من المجلس، ونستذكر هنا مناقشة المجلس للإخطار الذي قدمه النائب السابق د.عبد الحميد دشتي للمجلس والذي يفيد بعدم تمكنه من حضور الجلسات، حيث طلب المجلس مناقشة العذر الذي

إجراءات فقط، بمعنى أنها لا تلغي تنفيذ الأحكام الجزائية، لكنها تمنع الحجز أو التحقيق مع النائب أثناء سريانه إلا في حالة الجرم المشهود. وفي هذا المجال وبلمحة قريبة نستذكر ان الطبطباي والحربش صوتا بالموافقة على رفع الحصانة عن نفسيهما مرتين إحداهما في المجلس الحالي بتاريخ 14 فبراير الماضي بأغلبية 48 من أصل 51 عام 2012، حيث كانت النتيجة والاولى كانت بتاريخ 24 أبريل عام 2012، حيث كانت النتيجة موافقة 53 على رفع الحصانة مقابل رفض 2 وامتناع واحد فقط.

حضور الجلسات

وبعد تثبيت عضوية الطبطباي والحربش تبقى إشكالية التعامل مع حكم السجن بحقهما «جزائياً باتاً»، الأمر الذي يؤدي إلى إلقاء القبض عليهما فور دخولهما البلاد، رغم تمتعهما بالحصانة.



د.دجمعان الحربش



د.وليد الطبطباي

أعضائها « بلوك» إلا أنها لم تفضل الضغط أو التحرك بقوة على النواب كي لا ينتج عن ذلك تحرك عكسي ضد رئيس الوزراء، ولمعرفة ان خيوط القضية بين يديها كونها السلطة التي تملك أدوات التنفيذ.

الحصانة

وهنا يجدر التذكير بان الحصانة النيابية هي حصانة

كلتا السلطتين رغم إعلان بعض المواقف التي تُبنت آراء محددة كي لا تسجل بحقها سوابق خصوصاً ان باب الاجتهاد في هذا المجال واسع، وأبواب الفقه القانوني والدستوري مشرعة للجميع.

بلوك حكومي

وأضحى جلياً ان الحكومة رغم حضورها بكامل

المحور البرلماني

منذ صدور حكم محكمة التمييز على النائبين د.وليد الطبطباي ود.دجمعان الحربش بسجنهما 3 سنوات ونصف السنة في قضية دخول المجلس، والشارع يتجاذب هذه القضية على شقين، الأول قانوني دستوري بحت والثاني سياسي صرف، يضاف إليهما باب الاجتهادات التي قد تصيب وقد تخطف أهدافها.

تقرير اللجنة

والتدبير في سير جلسة مجلس الأمة أول من أمس وتحديداً ما حدث أثناء وبعد مناقشة تقرير اللجنة التشريعية حول إسقاط عضوية الطبطباي والحربش «لم يوافق على إسقاط العضوية بحكم الأغلبية 5 إلى 2»، يدرك فصول التعاطي السياسي البحت مع القضية من

بقية أخبار الصفحة الأولى على الصفحة 03



نواب: سمو الأمير ريان السفينة يسعى لحماية أمن الكويت ووحدة المجتمع 09

الفضالة: آلية إسقاط أو بقاء العضوية في المجلس تحتاج إلى إعادة نظر 09

بسم الله الرحمن الرحيم

يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمَطْرِبَةُ أَنْجِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مُرْضِيَةً فَأَدْحَلِي فِي عِبَادِي وَأَدْحَلِي حَيْثِي

صدق الله العظيم

عائلتنا العجيب والزيد

تنعيان ببالغ الحزن والأسى فقيدتهما الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى

فاطمة عبدالله عبدالرحمن الزيد

والتي وافاها الأجل في ألمانيا

أرملة المرحوم/ عجيل عبدالله العجيل
والدة كل من / المرحوم راشد وعبدالله وبدر وفايز وعبدالمحسن
وسيواري جثمانها الثرى عصر اليوم الخميس 2018/11/1 في مقبرة صبحان

تقبل التعازي

للرجال: ديوان العجيل - الروضة - قطعة (1) - شارع دمشق - ت: 99489999
للنساء: الضحجيل - قطعة (10) - شارع سالم صباح السالم - مقابل نادي الضحجيل البحري
م (3) - منزل المرحوم عجيل العجيل ت: 99644493

أَقْدَرُ وَأَنَا الْيَوْمَ رَاحِلُونَ